

المتحدة إلى المساهمة بسخاء في برنامج المساعدة الدولي لتمكين ليسوتو من الاضطلاع بتنميتها الاقتصادية وتعزيز قدرتها على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة تنفيذاً كاملاً ،

وقد درست تقرير الأمين العام (٢١٣) ، الذي أرفق به تقرير البعثة التي أوفدها إلى ليسوتو ، استجابة لقرار الجمعية العامة ٩٦/٣٥ ، لاستعراض الحالة الاقتصادية والتقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لليسوتو ،

وإذ تلاحظ الأولوية التي تعطيتها حكومة ليسوتو لرفع مستويات إنتاج الأغذية عن طريق زيادة الانتاجية ، مما يقلل من اعتماد البلد على جنوب أفريقيا في الواردات الغذائية ،

وإذ تدرك أن الأسعار المرتفعة التي تدفعها ليسوتو لواردها من المنتجات النفطية من جراء حظر النفط المفروض على جنوب أفريقيا قد صارت عائقاً خطيراً أمام تنمية البلد ،

وإذ تسلّم ، فيما يتصل بعمليات الحظر هذه ، بالتزام المجتمع الدولي بمساعدة بلدان مثل ليسوتو تتصرف على نحو يدعم ميثاق الأمم المتحدة وتمثل لقرارات الجمعية العامة ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٦٠/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١٩٧/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، بشأن عقد النقل والمواصلات في أفريقيا ، واذ تلاحظ ، في هذا الصدد ، الوضع الجغرافي السياسي لليسوتو الذي يستلزم إقامة صلات جوية وصلات سلكية ولاسلكية ، على وجه السرعة ، مع البلدان الأفريقية المجاورة وسائر العالم ،

وإذ تأخذ في اعتبارها حاجة ليسوتو إلى شبكة وطنية من الطرق من أجل تنميتها الاجتماعية والاقتصادية المخططة ولتقليل اعتمادها على شبكة جنوب أفريقيا ، للوصول إلى عدة مناطق من البلد تأثرت بفرض جنوب أفريقيا قيوداً على السفر ،

وإذ تحيط علماً بمشاكل ليسوتو الخاصة المرتبطة بتوظيف أعداد كبيرة من رجالها القادرين على العمل في جنوب أفريقيا ،

وإذ تحيط علماً أيضاً بالأولوية التي أعطتها حكومة ليسوتو لمشكلة استيعاب الجيل الناشئ في الاقتصاد ، فضلاً عن استيعاب العمال المهاجرين العائدين من جنوب أفريقيا ،

وإذ ترحّب بما اتخذته حكومة ليسوتو من اجراءات لزيادة فعالية استخدام المرأة في عملية التنمية عن طريق تشجيع مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد ،

وإذ تأخذ في اعتبارها أيضاً وضع ليسوتو بوصفها بلداً غير ساحلي ومن أقل البلدان نمواً وأشدها تأثراً ،

وإذ تشير إلى قرارها ٩٨/٣٢ الذي كان مما قامت به فيه أن سلمت بأن استمرار تدفق اللاجئين من جنوب أفريقيا يفرض عبئاً اضافياً على ليسوتو ،

العالمي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والبنك الدولي إلى أن تعرض على مجالس ادارتها الاحتياجات الخاصة لأوغندا للنظر فيها ، وأن تبلغ الأمين العام بما تتخذه تلك الهيئات من قرارات في موعد أقصاه ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٢ ؛

١١- ترجو من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يواصل برامجه للمساعدة الانسانية في أوغندا ؛

١٢- ترجو من الأمين العام :
(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعال للمساعدة المالية والتقنية والمادية لأوغندا ؛

(ب) أن يبقى الحالة في أوغندا قيد الاستعراض المستمر ، وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الاقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ، والمؤسسات المالية الدولية المعنية ، وأن يبلغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٢ ، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لأوغندا .

الجلسة العامة ١٠٣

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

٢١٩/٣٦ - تقديم المساعدة إلى ليسوتو

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٤٠٢ (١٩٧٦) المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، الذي كان مما قام به المجلس فيه أن أعرب عن القلق ازاء الحالة الخطيرة الناشئة عن اغلاق جنوب أفريقيا بعض مراكز الحدود بين جنوب أفريقيا وليسوتو بهدف ارغام ليسوتو على الاعتراف بياتنوسان الترانسكي ،

وإذ تشفي على قرار حكومة ليسوتو عدم الاعتراف بالترانسكي امتثالاً لقرارات الأمم المتحدة ، لاسيما قرار الجمعية العامة ٦/٣١ ألف المؤرخ في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ ،

وإذ تدرك كل الادراك أن قرار حكومة ليسوتو عدم الاعتراف بالترانسكي قد فرض عبئاً اقتصادياً خاصاً على شعبها ،

وإذ تؤيد بقوة النداءات الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٠٢ (١٩٧٦) المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٤٠٧ (١٩٧٧) المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ ، وفي قرارات الجمعية العامة ٩٨/٣٢ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ،

و ١٢٨/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ١٣٠/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٩٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، والنداءات الموجهة من الأمين العام ، والتي تدعو جميع الدول والمنظمات الاقليمية والحكومية الدولية والوكالات المختصة في منظومة الأمم

١ - تعرب عن قلقها للضغوط التي تواجهها حكومة ليسوتو نتيجة لقرارها عدم الاعتراف بما يسمى بالترانسكي المستقل ؛

٢ - تؤيد كل التأييد تقييم الحالة الوارد في مرفق تقرير الأمين العام ؛

١٤ - نرجو من الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الأمين العام في تنظيم برنامج دولي فعال لمساعدة ليسوتو وأن تقدم إليه تقارير دورية عن الخطوات التي اتخذتها والموارد التي أتاحتها لمساعدة ذلك البلد ؛

٣ - تحيط علماً باحتياجات ليسوتو ، كما يصفها تقرير الأمين العام ، للاضطلاع بما تبقى من برنامجها الاثنائي ، ولتنفيذ ما تستلزمه الحالة السياسية الراهنة في المنطقة من مشاريع ، وتقليل اعتمادها على جنوب افريقيا ؛

١٥ - نرجو من الأمين العام :
(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لتنظيم برنامج فعال للمساعدة المالية والتقنية والمادية لليسوتو ؛

٤ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لما اتخذته من تدابير لتنظيم برنامج دولي للمساعدة الاقتصادية لليسوتو ؛

(ب) أن يتشاور مع حكومة ليسوتو بشأن مسألة العمال المهاجرين العائدين من جنوب افريقيا ، وأن يقدم تقريراً عن نوع المساعدات التي تلزم للحكومة لاقامة مشاريع تقوم على الاستخدام الكثيف لليد العاملة ، وذلك لمعالجة أمر استيعاب هؤلاء العمال في الاقتصاد ؛

٥ - تلاحظ مع التقدير ما أبداه المجتمع الدولي حتى الآن من استجابة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لليسوتو ، مما مكنتها من المضي في تنفيذ أجزاء من البرنامج الموصى به ؛

(ج) أن يكفل اتخاذ الترتيبات المناسبة ، المالية والمتصلة بالميزانية ، لمواصلة تنظيم البرنامج الدولي لمساعدة ليسوتو ، ولتعبئة المساعدة ؛

٦ - تكرر نداءها إلى الدول الأعضاء والمنظمات الاقليمية والأقليمية وسائر الهيئات الحكومية الدولية لتقديم المساعدة المالية والمادية والتقنية إلى ليسوتو لتنفيذ العديد غير الممول بعد من المشاريع والبرامج المحددة في تقرير الأمين العام ؛

(د) أن يبقى الحالة في ليسوتو قيد الاستعراض المستمر ، وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الاقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ، والمؤسسات المالية الدولية المعنية ، وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً ، في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٢ ، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لليسوتو ؛

٧ - تطلب إلى الدول الأعضاء والوكالات والمنظمات والمؤسسات المالية المختصة تقديم المساعدة إلى ليسوتو لتمكينها من بلوغ درجة أكبر من الاكتفاء الذاتي في انتاج الأغذية ؛

(هـ) أن يتخذ الترتيبات اللازمة لاستعراض الحالة الاقتصادية في ليسوتو ، والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد ، في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في المسألة في دورتها السابعة والثلاثين .

٨ - تطلب أيضاً إلى الدول الأعضاء تقديم جميع المساعدات الممكنة إلى ليسوتو لكفالة تزويدها بإمدادات كافية ومنظمة من النفط من أجل تلبية احتياجاتها الوطنية ؛

الجلسة العامة ١٠٣

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

٩ - تطلب كذلك إلى الدول الأعضاء مساعدة ليسوتو في تطوير شبكتها الداخلية لكل من الطرق البرية والمخطوط الجوية ، وتطوير مواصلاتها الجوية مع سائر العالم ؛

١٠ - تشني على جهود حكومة ليسوتو الرامية إلى ادماج المرأة على نحو أكمل في جهودها الاثنائية ، وترجو من الأمين العام أن يتشاور مع الحكومة بشأن نوع ومقدار المساعدات التي ستحتاج إليها لبلوغ هذا الهدف ؛

٢٢٠/٣٦ - المساعدة في انعاش غامبيا وتعميرها

إن الجمعية العامة ،

إذ يساورها بالغ القلق إزاء ما حاق بغامبيا ، نتيجة للأحداث الأخيرة ، من هلاك واسع النطاق في الأرواح والممتلكات ، فضلاً عن الضرر الجسيم في الهياكل الأساسية ،

١١ - تشير إلى اجتماع المانحين الذي عقد في ليسوتو في الفترة من ٥ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، وتحيط علماً بمؤتمر القطاع الزراعي المعقود في ليسوتو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ ، وتحث الدول الأعضاء والوكالات والمنظمات المختصة على تقديم المساعدة إلى ليسوتو وفقاً للنتائج التي أسفر عنها هذان الاجتماعان ؛

وإذ تلاحظ أن غامبيا بلد من أقل البلدان نمواً ويعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة ناجمة عن ضعف هياكله الأساسية الاقتصادية ،

١٢ - توجه انتباه المجتمع الدولي إلى الحساب الخاص الذي أنشأه الأمين العام في مقر الأمم المتحدة وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٠٧ (١٩٧٧) بقصد تسهيل توجيه التبرعات إلى ليسوتو ؛

وإذ تلاحظ كذلك أن غامبيا تعاني أيضاً من كثير من المشاكل الخطيرة المشتركة بين بلدان منطقة السهل ، ولاسيا الجفاف ،

١٣ - تدعو برنامج الأمم المتحدة الاثنائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى أن توجه انتباه